الشيخ وان كان المراد تعريفها بعلم صحته فالمراد بالعدل ما يعلم عدالته او لم يعلم كما يشعر به عبارة الخلاصة
وقوله متصل السند احتراز عن المرسل والمنقطع والمعضل وقوله غير المعلل احتراز عما فيه علة قادحة
وسيجئ بيان المعلل وهو تفصيل حسن فتأمل تنبيه اى هذا تنبيه كذا يها الطالب على ما قد يخفى عليك
من فوائد قيود التعريف بما القى اليك قوله اى قول الماتن وهو الحصر الاشارة وخبر الاعداد اى من تعريف
الصحيح كالجنس اى ليشمل الصحيح وغيره وانما جعل كالجنس مع انه هو المعرف بحسب الظاهر لان في
الصحيح هو الصحيح
الحقيقة الصحيح هو خبر الاحاد فهذه العبارة مثل ان يقال الحيوان الناطق هو الانسان فالمعرف هو
لذاته والتعريف غير الواحد كتابة عليه بالاشارة اليه فقوله لذاته مخرج لاجزاء المعرف لانه اجزء التعريف كما يوهم
ولعل النكتة في قضية عكس التعريف الاتي كما يقال في الفرق بين زيد هو الناطق والناطق هو
زيد وباقي قيوده اى قيود المتن او التعريف كالفصل يخرج ما عدا الصحيح والحاقا كالجنس وكالفصل
لانه ليس من الماهيات الحقيقية حتى يكون الجنس والفصل الحقيقيان وقوله ينقل عدل احتراز عما ينقله غير العدل
وهو من عرف ضعفه او جهلت عينه او حاله فالمراد بالعدل المشهور العدالة المستور هو احترز بالضبط
عما في سنده مغفل كثير الخطاء وان عرف بالصدق والعدالة لعدم ضبطه وقوله هو يسمى فصله اما بالفتح
كرجل عدل او بمعنى الفاصل يتوسط استينافي فيه شائبة تعليل اى لكونه يتوسط بين المبتدا والخبر
يؤخذ بهمزة ساكنة ويجوز ابدالها وهو استينافي فمزاوحال اى يعلم بان ما بعده اى ما بعد هو خبر عما قبله
وليس هو بنعته اى عما قبله قال الشارح ولا يلزم الفصل بين النعت والمنعوت بالاجنبي وفيه بحث
لا يخفى وتقدم وجه آخر انه مبتدا ثان والجملة خبر المبتدا الاول وقوله لذاته يخرج ما يسمى صحيحا بامر خارج
اى عنه ويسمى صحيحا غيره كما تقدم اى بحقيقة الشرح وتتفاوت رتبة جمع رتبة اى مراتب الصحيح اى مراتبه
الاعلى والاوسط والادنى بسبب تفاوت هذه الاوصاف اشار الصهبان الى ان اللام في المتن للسببية وفي نسخة
بتفاوت هذه الاوصاف على ان الباء متن دالة على هذا المضاف الذي هو تفاوت مقدر بينهما وهذا

مزج

مزج غير ممدوحة فكان الاولى ان يأتي بالمتن ويقول بتفاوت هذه الاوصاف ثم يقول اى بسببها
او يقول بهذه الاوصاف ثم يقول اى بتفاوتها وهذا امر سهل والمراد بالاوصاف العدالة والضبط
وغيرها المقتضية للتصحيح في القوة متعلق بالتفاوت قال المحشي ظاهر كلامه مشعر بان كل واحد
من هذه الاوصاف قابل للقوة والضعف فكون تام الضبط وعدم الشذوذ كذلك فيرد بالتامل
وقال التلميذ لا اعلم بعد التمام رتبة هو دون التمام لم يوجد الحد فليطلب لتصوير هذه الاوصاف وكيف
تتفاوت قلت قد تقدم ان المراد بالتمام تمام نوع لا شخصي ولذا يقال هذا اتم من ذاك سئ يطلق هذا
حقيقة او مجازا ولا شك في تحقق تفاوت مراتب العدالة والضبط بين افراد نوع الانسان فالعدل
والضابط من الصحابة والتابعين وبقية السلف والخلف من العاملين رضوان الله تعالى عليهم اجمعين
بالبصر كالبديهي التفاوت بين البخاري وابن ماجة مثلا في الضبط وبين مالك والنسائي في ظهور
العدالة فانها اى الاوصاف لا كانت اى بنفسها مفيدة لغلبة الظن الذي عليه اى على الظن مدار
الصحة نقل التلميذ ان المراد الغلبة ليست بقيد وانما اردت رفع توهم ارادة الشك لو عبرت
بالظن انتهى ولا شك ان الغلبة قيد معتبر لكنه من مفهوم الظن اذ لا يظن غالبا الا على الطرف الراجح
باعتبار معناه الحقيقي لكن قد يطلق مجازا ويراد به اليقين كما في قوله تعالى ان الظن لا يغني من الحق
شيئا وقد يطلق ويراد به اليقين كقوله تعالى الذين يظنون انهم ملاقوا ربهم فذكر الغلبة لدفع
المجاز اقتضى اى الاوصاف المختلفة المراتب والافادة التي بها التفاوت ان يكون لها اى
للصحة درجات اى مراتب عليه كقوله تعالى درجات عند الله والدركات ضدها وهي المستعملة
في المراتب السفلية ولذا قال ورفعا لارادة المجاز بعضها فوق بعض بحسب الامور المقوية اى الاصل
الصحة كان درجات الجنة بحسب تفاوت اعمال اصحابها ودرجات النبوة تختلف بحسب مقامات
اربابها كما قال الله تعالى تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض مع وجود المشاركة في اصل النبوة

Copyright © King Saud University